وقال المصنّ ِف في البَصائر : وأصْل البَحْرِ مكانٌ واسِعٌ جامعٌ للماءِ الكثيرِ ثم اعْتُبِرَ تارةً سَعَتُه المَكَانِيّ َةُ فيقال : بَحَرْتُ كذا : وَسّ َعْتُه سَعَةَ البَحرِ تَشْبِيهاً به ومنه : بَحَرْتُ البَعِيرَ : شَقَقْتُ أُذُنَه شَقّاً واسِعاً ومنه : البَحِيرَةُ وسَمّ َوْا كلّ َ متوسّ ِعٍ في شيْءٍ بَحْراً فالرجلُ المتوسّ ِعُ في عِلْمه بَحْرٌ والفَرَسُ المتوسّ ِعُ في جَرْيه بَحْرٌ . واعتُبر من البحر تارةً مُلوحتُه فقيل : ماءٌ بَحْرٌ أي مِلْحٌ وقد بَحرَ المَاءُ . والتّ َصْغِيرُ أُبَيْحِرٌ لا بُحَيْرٌ قال شيخُنا : هو من شواذّ التّ َصْغِيرِ كما نَبّ َه عليه النّ ُحاةُ وإن لم يَتَعَرّ َض له الجوهريّ ُ وغيره وأما قولُه : لا بُحَيْر أي على القياسِ . فغيرُ صحيحٍ بل يقال على الأصلِ وإنْ كان قليلاً وسوَاه نادِرٌ قياساً واستعمالاً انتهى .

قلتُ : وظاهرُ سِيَاقه يَقْتَضِي أنّ أُبَيْحِراً تصغيرُ بَحْرٍ ومنع بُحَيْر أي كَزُبَيْرٍ كما فَهِمَه شيخُنَا من ظاهرِ سياقِه كما تَرَى وليس كذلك ؛ وإنّ مَا يَعْنِي تصغيرَ بحارٍ وبُحُورً والممنوعُ هو بُحَيّ ِر بالتّ َشْدِيد وأصلُ السّ ِيَاق لابن السّ ِكّ ِيت قال في كتاب التّ َصغير له : تصغيرُ بُحُورٍ وبِحَارٍ أُبَيْحِرٌ ولا يجوزُ أن تُصَغّ ِر بحاراً على لفظهَا فتقول : بُحَيّ ِرُ . لأن ذلك يضارِعُ الواحِدَ فلا يكونُ بين تصغيرِ الواحدِ وتصغيرِ الجَمْعِ إلا التّ َشْدِيدُ والعَربُ تُنْزِلُ المُشَدّ َدَ منزلةَ المُخَفّ َفِ . انتهى . فتَأَمّ َلْ ذلك .

من المجاز : البَحْرُ : الرّ َجُلُ الكَرِيمُ الكثيرُ المعروفِ سُمّ ِي لِسَعَةِ كَرَمِه .

وفي الحديث : " أبَى ذلك البَحْرُ ابنُ عَبّ َاسٍ " سُمّ ِي بحراً لسَعَةِ عِلْمِه وكَثْرَتِه .

من المجاز : البَحْرُ : الفَرَسُ الجَوَادُ الواسعُ الجَرْي ومنه قولُ النبيّ ِ صلّ َى ا عليه وسلّم في مَنْدُوبٍ فَرَسِ أبِى طلحةَ وقد رَكِبَه عُرْياً : " إنّ ِي وَجَدْتُه بَحْراً أي واسع الجَرْي .

قال أبو عُبَيْد : يقال للفَرَسِ الجَوَادِ : إنّه لَبَحْرٌ لا يُنْكَشُ حُضْرُه .

قال الأصمعيّ ُ : يقال : فَرَسٌ بَحْرٌ وَفْيَضٌ وَسكْبٌ وحَتّ ٌ إذا كان جَوَاداً كَثِيرَ العَدْوِ .

وقال ابنُ جِنّ ِي في الخَصَائص : الحقيقةُ : ما أُقِرّ في الاستعمال على أصْل وَضْعِه

في اللغة . والمجاز : ما كان بِضِدّ ِ ذلك وإنما يقعُ المجازُ ويُعدَلُ إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي : الاتّ ِساعُ والتّ َوْكِيدُ والتّ َشْبِيهُ فإن عُدِمَت الثلاثةُ تَعَيّ َنت الحقيقة فمن ذلك قولُه صلّى ا عليه وسلّم في الفرس هو بَحْرٌ فالمعاني الثلاثةُ موجودةٌ فيه أمّا الاتّ ِساعُ فلأَنه زادَ في أسماءِ الفَرَسِ التي هي فَرَسٌ وطِرْفٌ وجَوَادٌ ونحوُها البحْر حتى إنه إن احْتِيجَ إليه في شِعْرِ أو سَجْعِ أم اتّ ِساعِ اسُتعمِلَ استعمالَ بَقِيّ َةِ تلك الأسماءِ لكنْ لا يُفْضَى إلى ذلك إلا بقَرِينَةٍ تُسقِطُ الشّ ُبهةَ وذلك كأن يقول الشاعر : .

عَلَوْتَ مَطَا جَوادِكَ يَوْمَ يومٍ ... وقد ثُمِدَ الجِيَادُ فكان بَحْرَا .

وكأنْ يقول السّاجِعُ : فَرَسُكَ هذا إذا سَمَا بغُرّ َتِه كان فَجْراً وإذا جَرَى إلى غايَتِه كان بَحْراً فإن عَرِيَ عن دليلٍ فلا لئلا يكون إلباساً وإلغازاً وأمّا التشبيهُ فلأنّ َ جَرْيَه يَجْرِي في الكثْرَةِ مثلَ مائِه وأمّا التوكيدُ فلأتّ َه شَبّ َه العَرَضَ بالجَوْهَرِ وهو أثْبَتُ في النفوس منه . قال شيخُنَا : وهو كلامٌ ظاهر إلا أن كلامه في التوكيد وأنه شَبّ َه العَرَضَ بالجوهرِ لا يخلُو عن نَظَرٍ ظاهر وتناقُضٍ في الكلام غيرِ خَفيّ . وقال الإمامُ الخطّابيّ : قال نِفْطَوَيْهِ : إنّمَا شَبّ َه الفَرَسَ بالبَحْر لأنه أراد أنّ جَرْيِه كجَرْي ماءِ البحر أو لأنه يَسْبَحُ في جَرْيِه كالبحرِ إذا ماجَ فَعَلا بعضُ مائِه على بعض